

Distr.: General  
10 April 2012  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن نتائج الحلقة الدراسية المتعلقة بالتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً للحلقة الدراسية المتعلقة بالتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان التي نظمت في جنيف يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٨. وقد شهدت الحلقة الدراسية، التي افتتحها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مشاركة العديد من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك العديد من الدول المعنية والأكاديميين والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد تألفت الحلقة الدراسية من ست جلسات: جلسة افتتاحية لطرح القضية؛ والآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ والتعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوضاع المتصلة بتغير المناخ؛ وإقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ؛ وحقوق الإنسان وتغير المناخ: آفاق المستقبل؛ وجلسة ختامية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١	.....	مقدمة - أولاً -
٣	٦٢-٣	.....	الحلقة الدراسية. - ثانياً -
٤	١٨-٤	.....	ألف - الجلسة الافتتاحية .....
		.....	باء - الجلسة ١: الآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان
٨	٢٥-١٩	.....	وأوجه الترابط بينهما .....
		.....	جيم - الجلسة ٢: التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوضاع
١٠	٣٦-٢٦	.....	المتصلة بتغير المناخ .....
		.....	دال - الجلسة ٣: إقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان
١٣	٤٥-٣٧	.....	والأوساط المعنية بتغير المناخ .....
١٥	٥٢-٤٦	.....	هاء - الجلسة ٤: حقوق الإنسان وتغير المناخ: آفاق المستقبل .....
١٦	٦٢-٥٣	.....	واو - الجلسة الختامية .....
١٨	٧١-٦٣	.....	الاستنتاجات - ثالثاً -

## أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٨ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنظيم حلقة دراسية بشأن التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بغية متابعة تنفيذ الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في جميع الإجراءات والسياسات المتعلقة بتغير المناخ، وإقامة علاقات تواصل وتعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ. وطلب المجلس إلى المفوضية دعوة الدول والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الخبراء الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني وممثلو أكثر الشرائح السكانية عرضة للتأثر بتغير المناخ، إلى المشاركة بفاعلية في الحلقة الدراسية. وطلب المجلس إلى المفوضية أيضاً دعوة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المساعدة في تنظيم الحلقة الدراسية، باستلهم أفضل المواد العلمية المتاحة، بما في ذلك تقارير التقييم والتقارير الخاصة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- ٢ - وطلب المجلس إلى المفوضية في ذلك القرار أيضاً أن تقدم إليه، في دورته العشرين، تقريراً موجزاً عن الحلقة الدراسية، يشمل أية توصيات تنبثق عن تلك الحلقة، للنظر في اتخاذ مزيد من إجراءات المتابعة. وعلاوة على ذلك، طلب إلى المفوضية إتاحة ذلك التقرير الموجز لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة عشرة.

## ثانياً - الحلقة الدراسية

- ٣ - نظمت الحلقة الدراسية المتعلقة بالتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان المفوضية السامية بالتشاور مع الدول الأعضاء ومجموعة متنوعة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني. وقد عقدت في جنيف يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. ووفرت لها خدمات الترجمة الشفوية بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وتضمن جدول أعمال الحلقة الدراسية ست جلسات: جلسة افتتاحية وأربع جلسات مواضيعية وجلسة ختامية. وطرحَت الجلسة الافتتاحية موضوع المناقشة التي استمرت يومين؛ وتناولت الجلسة ١ الآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وأوجه الترابط بينهما؛ وركزت الجلسة ٢ على التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوضاع المتصلة بتغير المناخ؛ وناقشت الجلسة ٣ إمكانيات إقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ؛ ونظرت الجلسة ٤ في مختلف فرص وسبل التقدم في المستقبل. وأخيراً، استمعت الجلسة الختامية لمواضيع الجلسات من ١ إلى ٤ التي قدمها مقرر كل جلسة على حدة، ولكلمة ختامية. وحضر الحلقة الدراسية ما لا يقل عن ٨٥ بلداً معنياً، إلى جانب عدد من وكالات الأمم المتحدة والأكاديميين وكذا المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

## ألف - الجلسة الافتتاحية

٤- افتتح الجلسة الافتتاحية رئيس مجلس حقوق الإنسان فقدم لمحة عامة عن تطور الأحداث التي أفضت إلى الحلقة الدراسية، بما في ذلك قرار المجلس ٢٣/٧ (آذار/مارس ٢٠٠٨) والدراسة التحليلية التي تمخض عنها بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ والقرار ٤/١٠ (آذار/مارس ٢٠٠٩) والفريق الذي انبثق منه المعني بالعلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ والمنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) بشأن الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان. وأشار الرئيس أيضاً إلى أن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة قد قدمت إلى الدورة التاسعة عشرة للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٢، إضافة إلى القرار المكمل لها ١١/١٦ بشأن حقوق الإنسان والبيئة. وشدد الرئيس على أن الحلقة الدراسية يمكن أن تحرز تقدماً نحو تعزيز التعاون بين المدافعين العاملين في مجال التوعية بحقوق الإنسان وتغير المناخ قبيل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الوشيك (ريو+٢٠)، بما أن تغير المناخ هو نتيجة للتنمية غير المستدامة التي يجب التصدي لها على سبيل الاستعجال.

٥- وبعد ذلك، أدلت المفوضة السامية بكلمة رئيسية. وأوضحت أن تغير المناخ قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية لها تداعيات عميقة على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وأن لآثاره مجموعة من التداعيات على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. وشددت المفوضة السامية على أن الآثار السلبية لتغير المناخ، إضافة إلى أثرها السهل ملاحظته المتمثل في تفاقم نطاق وتواتر الكوارث الطبيعية، ستكون في أغلب الأحيان تراكمية وغير مثيرة وسيكون لها أثر تدريجي على حقوق الإنسان. وقالت إنه، في حين لن تمس الآثار السلبية أساليب حياة الناس وأنشطتهم في الدول المتقدمة التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية إلا بصورة تدريجية، فإن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم ستكون الأكثر تضرراً من الاحترار العالمي.

٦- وأضافت أن إدخال حقوق الإنسان في تخطيطنا للمستقبل سيمكننا من أن ندرك بصورة أفضل من هم المعرضون لآثار تغير المناخ وكيف يمكننا أن نحميهم. وضربت المفوضة السامية مثلاً بأن الرجال والنساء لا يُخبرون تغير المناخ بصورة متساوية. وبما أن النساء يشكلن معظم مزارعي العالم وينتجن أكثر من نصف الغذاء العالمي، فإن معارفهن وقدراتهن حاسمة في نجاح سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. كما أن المهاجرين الذين يضطرون إلى ترك منازلهم كجزء من استراتيجية للتكيف سيقون في وضع متقلقل طوال رحلتهم وسيكونون عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان وهم ينتقلون عبر الحدود. وأهابت المفوضة السامية بالدول أن تضمن قيام سياساتها للهجرة في جميع مراحلها على المعايير الأساسية لحقوق الإنسان؛ وأقرت بالحاجة الملحة إلى مزيد من البحوث بشأن الروابط المعقدة بين تغير المناخ والهجرة. وشددت المفوضة السامية، أخيراً، على أن آثار تغير المناخ ستشعر بها أشد ما تشعر بها

الشرائح السكانية المعرضة لحقوقها أصلاً للخطر بسبب عوامل أخرى، من مثل الفقر والسن ووضع الأقلية والإعاقة. وأكدت أنه يتوقع أن تحدث أكثر آثار تغير المناخ مأساوية في أفقر بلدان العالم حيث كثيراً ما تكون تدابير حماية الحقوق ضعيفة. وقالت إن الدول ملزمة قانوناً بمعالجة هذه المشاشة وفقاً لمبدأ حقوق الإنسان القائل بالمساواة وعدم التمييز.

٧- وخلصت المفوضة السامية إلى أن إطار السياسة الإنمائية الدولي يجب أن يقوم بالضرورة على فهم لتغير المناخ من منظور حقوق الإنسان. فاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يتيح لنا تقدير أشد الاحتياجات إلحاحاً لمجتمع عالمي شديد الجور وذي مستويات إنمائية مختلفة جداً اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً. وأشارت المفوضة السامية إلى أن نقاشات تغير المناخ، مثل النقاشات التي أحاطت بالدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في ديربان، ركزت تقليدياً على الجوانب العلمية والبيئية والاقتصادية للقضية، ولم تول إلا القليل من الاهتمام لدواعي القلق المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك أهابت المفوضة السامية بالدول الأطراف التي تحضّر لمؤتمر ريو+٢٠ أن تدرك أن المستقبل الذي نريد يتوقف إلى حد كبير على حسن الكيفية التي نعالج بها تغير المناخ، مقارنة بما قد نحصل عليه إن لم نفعّل. وقالت إنه يجب اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لكيلا يكون ما يجرى من تقدم على حساب أكثر أفراد المجتمع هشاشة وعرضة للتمييز.

٨- وبعد ذلك، أدلت وزيرة خارجية بنغلاديش، ديبو موني، بكلمة رئيسية. فأشارت إلى أن مفاوضات تغير المناخ القائمة تسير بوتيرة بطيئة جداً وأن المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان ظلت على العموم محصورة في المجالات الخاصة لكل منهما، بالرغم من الروابط الجوهرية بينهما. وأوضحت وزيرة الخارجية أنه يجب علينا النظر في كيفية استيعاب العواقب الإنسانية لتغير المناخ من منظور يقوم على حقوق الإنسان، وليس عن طريق الأبعاد الكمية لوحدها، ولا سيما في مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومحادثات ريو+٢٠ بشأن التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر الوشيكين. وقالت إن عواقب تغير المناخ كان لها وقع شديد في بنغلاديش حيث تسببت الفيضانات والأعاصير وعدم انتظام هطول الأمطار وطول فترات الجفاف وازدياد الملوحة وشدة التحات في التشريد القسري والهجرة. وإذا استمرت آثار تغير المناخ كما هو متوقع، فسيفرغ ارتفاع مستوى سطح البحر بمترو واحد خمس بنغلاديش بحلول ٢٠٥٠ وسيشرد أكثر من ٢٠ مليون نسمة. وأشارت وزيرة الخارجية إلى أن ٣٨ مليون شخص شردوا على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٠ لوحده بسبب الكوارث الطبيعية السريعة الحدوث المتصلة بتغير المناخ، وهو ما يتجاوز كثيراً عدد من شردتهم النزاعات العنيفة. وقالت إن آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان يتطلب رداً فورياً.

٩- وسلطت وزيرة الخارجية الضوء على أن القانون الدولي العرفي يلزم كل دولة من الدول بعدم السماح عن علم بأن تُستخدم في أفعال منافية لحقوق الآخرين. كما توجد أسباب كافية تحمل على الاعتقاد بأن خفض الانبعاثات والتمويل التعويضي ينطويان على

التزامات في مجال حقوق الإنسان تضاف إلى الالتزامات الموجودة بموجب اتفاقيات المناخ وتتجاوزها. ولذلك ينبغي للبلدان التي تقع عليها المسؤولية أن تتحمل طوعاً حصتها من المساهمات في شكل تكنولوجيا وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ وتوفير أشكال من الخبر في مجال حقوق الإنسان. كما ذكرت وزيرة الخارجية أنه ينبغي للأوساط المعنية بحقوق الإنسان الإعراب عن آرائها بشأن معنى مصطلح "إنصاف" وإعماله في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بوصفه توازناً عادلاً بين حقوق الأمم والجماعات ومسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي دراسة برامج تخفيف من مثل الوقود الأحفائي وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

١٠- وبعد ذلك، أدلت المفوضة المعنية بتغير المناخ بالفلبين، ماري آن سيرينغ، بكلمة رئيسية. وأوضحت السيدة سيرينغ أن تداعيات تغير المناخ الشاملة لعدة قطاعات دخلت وعي الفلبينيين عقب عدة سنوات من تزايد سوء مواسم الأعاصير. وقد تضاعفت التكاليف الناجمة عن الكوارث الطبيعية بمقدار ١٨ مثلاً منذ عام ١٩٧٠، ولا تزال في تصاعد. وترغم الظواهر الجوية البالغة الشدة حالياً الفلبينيين على إنفاق ما يقدر متوسطه بـ ٢ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي السنوي في إعادة البناء وإعادة التأهيل، وهو أمر يهدد ما حققته الفلبين من نجاح في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحرفه للتمويل عن تقديم خدمات أساسية، من مثل التعليم والرعاية الصحية. فقد تسبب إعصاران مداريان متتابعان عام ٢٠٠٩ في أضرار أدت إلى خسائر مجموعها ٤,٣ مليارات دولار وتطلبت ٤,٤٢ مليارات دولار أخرى على مدى السنتين التاليتين لتغطية تكاليف الانتعاش وإعادة التأهيل. ولم تكن الآثار الأخرى على الفلبين قابلة للتقدير الكمي مالياً؛ وهي ازدياد الكساد ومعدلات الانتحار في البلد بشكل كبير عقب الإعصارين، بسبب فقدان الأحباب أو الممتلكات أو سبل الرزق.

١١- ودفعت هذه الكوارث الطبيعية الفلبين إلى أن تعتمد في عام ٢٠٠٩ قانوناً يقضي بإنشاء لجنة تعنى بتغير المناخ. ويترأس اللجنة رئيس الفلبين في مسعى لتعزيز المساءلة وضمان التصدي لتغير المناخ على أعلى مستوى. وقد أدركت الفلبين أن قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ تعد من بين أضعف القدرات في العالم بسبب عوامل جغرافية ومالية، واعتمدت اللجنة المعنية بتغير المناخ خطة عمل مواضيعية تستهدف سبعة مجالات محددة متأثرة بتغير المناخ. وشددت السيدة سيرينغ على أن تغير المناخ يتطلب تغييراً اقتصادياً عالمياً هائلاً لتفادي آثاره، وأنه يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يراعي حقوق البلدان النامية في مواصلة تحقيق التنمية المستدامة.

١٢- وتلت الأمانة بيان الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كريستيانا فيغيرس. وأعربت فيه عن عزم الاتفاقية الإطارية المشاركة بفاعلية أكثر في الاجتماع المقبل، وعن رغبتها في تلقي التقرير الموجز عن الحلقة الدراسية قبل الدورة ١٨ لمؤتمر الأطراف.

١٣- وتلت باربارا رويس، موظفة الشؤون القانونية، بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، آشم شتاينر. وأقر المدير التنفيذي بأن وجود بيئة صحية ونظيفة شرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان مشيراً إلى أن تدهور البيئة يؤثر على الفئات الأفقر والأكثر تأثراً في العالم بصورة غير متناسبة. وتشمل عواقب تغير المناخ التشريد القسري وتحديات الأمن الغذائي، والتأثيرات على إدارة الموارد المائية، وإعاقة الحق في التنمية. فما يناهز ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تهدده بالفعل الأنماط المناخية الموجودة. وبالرغم من هذه التعقيدات، ينبغي النظر إلى مكافحة تغير المناخ على أنها فرصة لتوليد فرص العمل والنمو الاقتصادي.

١٤- وأعرب المدير التنفيذي عن رأيه في عدد من الأسئلة المطروحة التي يتعين تناولها، ومنها الحاجة إلى إقرار الحق في بيئة صحية وتحديد محتواه الممكن؛ ودور وواجبات الفاعلين الخواص فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتغير المناخ والبيئة؛ وتفعيل الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان كأداة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٥- وذكر السيد مارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب، أننا في خضم أزمة معقدة متعددة الأبعاد تتعلق بالبيئة والتنمية والإنصاف. وقال إنه يجب التصدي لهذه الأزمة بطريقة متسقة وكحزمة واحدة، وإن البلدان النامية تضطر إلى تحويل مواردها إلى الإبلال من الكوارث الطبيعية كما تساهم في جهود التخفيف، إضافة إلى العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن التخفيف لوحده سيتطلب من البلدان النامية ١٤٠-١٧٥ مليار دولار في السنة، تنضاف إليه ٢٦٥-٥٦٥ مليار دولار أخرى من التمويل المختلط. وعلاوة على ذلك، سيتطلب التكيف في البلدان النامية ما يقدر بـ ١٠٠ مليار دولار في السنة، وإن كان السيد خور أوضح أن هذا الرقم يسيء تقدير بعض الجوانب البيئية ولا يأخذ في الحسبان بصورة كافية تكاليف الدمار وإعادة البناء. كما ستلزم ١٨٢-٥٠٥ مليارات دولار أخرى سنوياً لتيسير نقل التكنولوجيا المطلوبة من البلدان المتقدمة إلى النامية.

١٦- ولذلك يتطلب الحل ربط حقوق الإنسان والإنصاف بالبيئة والاقتصاد. ويجب على البلدان المتقدمة أن تواصل أخذ زمام القيادة بسبب مسؤوليتها التاريخية عن تغير المناخ وبسبب ما تمكنت من تطويره من قدرات عالية عن طريق الطاقة الخفيفة والكلفة والوقود الأحفوري. وفي غضون ذلك، تقع على البلدان النامية التزامات إزاء مواطنيها تتعلق بالتخفيف والتكيف وتدابير الكوارث وإعادة البناء، وبالتنمية الاقتصادية عن طريق نماذج اقتصادية واجتماعية خفيفة الانبعاثات. وسيتطلب الحل خفض البلدان المتقدمة للانبعاثات أو نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا إلى البلدان النامية وتمويلها. وخلص السيد خور إلى أن من الحيوي التأكيد من جديد على الإنصاف كأساس للحل؛ وإيجاد بيئة دولية موثقة تدعم وتساعد البلدان النامية التي تتحول إلى نماذج اقتصادية وتكنولوجية جديدة؛ والاعتراف بحقوق الأفراد والجماعات في التنمية المستدامة والأمن البيئي والتضامن الدولي وكذلك في جميع حقوق الإنسان المكفولة لهم.

١٧- وأدلى بالكلمة الرئيسية الأخيرة المدير التنفيذي لمنظمة "غرين بيس" الدولية، كومي نايدو، عبر خدمة 'سكايب'. وأوضح الدكتور نبادو أن طبيعة آثار تغير المناخ التي تتجاوز إقليم الدولة تستتبع بلوغ ذروة الانبعاثات العالمية بحلول ٢٠١٥. وتتطلب خفض الانبعاثات بما لا يقل عن ٨٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول ٢٠٥٠. وزعم الدكتور نبادو أن عدم تقديم البلدان لالتزامات حقيقية وملزمة بالقيام. يمثل هذه التخفيضات، بما يشمل البلدان التي لها مسؤولية تاريخية عن الحصة الأكبر من الانبعاثات، يشكل إخفاقاً سياسياً لمن يتولون مسؤولية القيادة. وعلاوة على ذلك، أوضح أن البلدان التي يُطلب منها المساهمة في صندوق المناخ الأخضر وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لا يُطلب منها ذلك على سبيل الصدقة، وإنما لتقديم تعويض فعلي للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة المتضررة.

١٨- كما قدم الدكتور نبادو أمثلة على الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن تكون وسيلة ناجحة للتصدي لتغير المناخ. وقال إن المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن قضية الهجرة القسرية بسبب المناخ تتناول الحقوق السياسية والقانونية لما يقدر بـ ٢٠٠ مليون شخص سيشردهم تغير المناخ بحلول ٢٠٥٠. وجاء نجاح هام آخر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما طلبت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقييماً للأثر البيئي العابر للحدود لتمديد عمر محطة كهربائية تعمل بالفحم في الجمهورية التشيكية. وأثبتت ميكرونيزيا أنها صاحبة مصلحة استناداً إلى شواغلها البيئية والمتصلة بحقوق الإنسان. واعترفت حكومة الجمهورية التشيكية بأن التلوث العابر للحدود يشمل انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ وطلبت من متعهد المحطة التعويض عن الانبعاثات المستقبلية. وأثار الدكتور نبادو إمكانية أن يتولى المجلس مواصلة استكشاف تداعيات تغير المناخ على حقوق الإنسان عن طريق إجراء خاص، ودعا إلى الاعتراف بالحق في بيئة صحية في الوثيقة الختامية لريو+٢٠.

## باء- الجلسة ١: الآثار السلبية لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وأوجه الترابط بينهما

١٩- ركزت الجلسة ١ على الآثار السلبية لتغير المناخ وحقوق الإنسان وأوجه الترابط بينهما. وقد أدار الجلسة شري سيرفانسينغ، الممثل الدائم لبعثة موريشيوس، وعملت باريرة فونتانا، السكرتيرة الأولى ونائبة رئيس قسم حقوق الإنسان بالبعثة الدائمة لسويسرا، مقررته لها. وشارك في هذه الجلسة تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً والمحاضر الرئيسي بكلية لندن للاقتصاد؛ وجون كرولي، رئيس قسم أخلاقيات العلم والتكنولوجيا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ودينا شيلتون، رئيسة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وأستاذة القانون بكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن؛ وأنديا كارمن، المديرية التنفيذية للمجلس الدولي لمعاهدات الهنود؛ وأنيثا نايار، عضو اللجنة التنفيذية لـ 'بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد'.



٢٠- وأشار المشاركون في الجلسة ١ من الحلقة الدراسية إلى أن تغير المناخ تسبب وسيواصل التسبب في موجات الجفاف والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، ويؤثر على مستويات سطح البحر والصلاحية للسكن، وفقدان إمكانية الوصول إلى المياه الصحية والانطلاق المفاجئ للكوارث الطبيعية من مثل الأعاصير الحلزونية والأعاصير الرعدية. وقد استمرت هذه الأحداث وستستمر في دفع الناس إلى الهجرة القسرية، داخلياً ووراء الحدود على السواء، وهي هجرة ستكون في كثير من الأحيان دائمة وتتطلب حلولاً دائمة.

٢١- وتطرح مواجهة الآثار المادية لتغير المناخ عدداً من المشاكل المفاهيمية. ومعلوم عموماً أن تغير المناخ أحد دواعي القلق في مجال حقوق الإنسان وأن اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان يقدم إجابة على هذه المشكلة. ولكن ليس من الواضح دوماً ما يستتبع هذا عملياً. فليس هناك تحدٍ لحقوق الإنسان يتفرّد به تغير المناخ لأنه ظاهرة تراكمية ناتجة عن نماذجنا الاجتماعية والاقتصادية - أي ليس هناك "حق من حقوق الإنسان مرتبط بعينه بتغير المناخ" يتعرض للانتهاك - ولأن خصوصيات تأثيرات حقوق الإنسان ناشئة عن درجات ضعف متفاوتة.

٢٢- فعلى سبيل المثال، تمس آثار تغير المناخ بصورة غير متناسبة حقوق المرأة، إلا أنه كان من الصعب دمج منظور جنساني بسبب الخطاب المهيمن بشأن تغير المناخ. كما أن للمناقشات بشأن العلاقة بين تغير المناخ ونمو السكان مثلاً تداعيات هامة على تمكين المرأة. وهناك مثال آخر هو الناس الذين يعيشون في فقر ويقيمون في المناطق الريفية. غير أن تقنيات التكيف والتخفيف يجب أن تراعي حقوق الإنسان المكفولة للفئات السكانية الضعيفة. ومع ذلك، كثيراً ما أخفقت الاستثمارات الرامية إلى إنتاج وقود حيوي في هذه المناطق الريفية، كجزء من استراتيجية واسعة للتصدي لتغير المناخ، في ضمان حماية المواطنين الفقيرين في هذه المناطق، ولا سيما ما يتعلق بالأمن الغذائي. وتبرهن هذه الأمثلة على أن المحاولات الحسنة النية للتصدي لتغير المناخ قد تحقق في تحقيق مقصدها المتمثل في حماية السكان الضعفاء. وتبعاً لذلك، لاحظ المشاركون في الجلسة أن من الأساسي اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ وفي الوقت نفسه ضمان عدم تفاقم التهديدات المحدقة بالضعفاء دون داع.

٢٣- وأكد المشاركون أن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ أمر ضروري لاعتبارات عملية أيضاً لأن المنازعات لوحدها لا تؤدي وظيفتها. ومن المفهوم جيداً أن تغير المناخ يؤثر على مجموعة برمتها من حقوق الإنسان. والدول ملزمة قانوناً باحترام حقوق الإنسان هذه بموجب القانون الدولي العرفي وبموجب معاهدات من مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أن جهود الاحتجاج بالالتزامات القانونية البيئية لم تؤد إلى النتائج الملموسة اللازمة بحيث تشكل حلاً كافياً. وقد كان الاهتمام شديداً بالتماسين معروضين على لجنة

البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان يؤكدان مطالبات في مجال حقوق الإنسان ناجمة عن تغير المناخ. ومع ذلك تواجه مثل هذه المطالبات محدودة كبيرة للولاية القضائية بسبب طبيعة آثار تغير المناخ التي تتجاوز إقليم الدولة وعدم قدرة المحاكم الإقليمية على إلزام الجهات الفاعلة من غير الدول.

٢٤- وخلص المشاركون في الجلسة إلى ضرورة أن تسترشد جميع السياسات ذات الصلة بتغير المناخ بنهج قائم على حقوق الإنسان. ولا يشمل هذا الاستجابة الإنسانية فحسب، وإنما سياسات التخفيف والتكيف أيضاً. وبما أن تدابير معالجة آثار تغير المناخ كانت مدفوعة بالمعرفة أساساً، فقد أوصى المشاركون في الحلقة كذلك بضرورة أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان استباقياً من خلال النهوض بالوعي بالكوارث والحد من المخاطر.

٢٥- وتكتملة لهذه الاستنتاجات العامة، قدم المشاركون في الجلسة ١ خطوات عملية للتصدي لآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. فأشار المشاركون إلى أن العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقررون الخاصون المعنيون بحقوق الإنسان للمهاجرين وبالحق في سكن لائق وبالحق في الغذاء وبالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، ينظرون جميعهم في آثار تغير المناخ من منظور ولاياتهم. وقالوا إن من شأن تشجيع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الموجودين على النظر في آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان أن يزيد من توضيح هذه الروابط ويساعد في تعميم الإدراك بأن تغير المناخ قضية من قضايا حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أن بعض الصكوك الدولية، من مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يمكن أن تشكل مبادئ توجيهية مفيدة عند وضع حلول سياساتية وكذا عند وضع استراتيجيات التخفيف والتكيف.

## جيم- الجلسة ٢: التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوضاع المتصلة بتغير المناخ

٢٦- ركزت الجلسة ٢ على حالة التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان في جميع الأوضاع المتصلة بتغير المناخ. وقد أدار الجلسة إدريس الجزائري، الممثل الدائم لبعثة الجزائر، وعمل ماريو فيغا، المستشار بالبعثة الدائمة لكوستاريكا مقررًا لها. وكان من بين المشاركين في هذه الجلسة فرجينيا داندان، الخبيرة المستقلة المعنية بالتضامن الدولي؛ وخوسيه ريبيرا، كبير مستشاري مدير شعبة الحماية الدولية، ممفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وشاهد الحق، مدير التعاون الدولي والشراكات في المنظمة الدولية للهجرة؛ وريبات كريست، أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ وستيفن هامفري، المحاضر في الحقوق في كلية لندن للاقتصاد؛ وماريا تيريزا لورون، منظمة إيون الدولية؛ وتيودور راتغير، المحفل الألماني لحقوق الإنسان.

٢٧- وأثار المشاركون في الجلسة ٢ عدة قضايا مفاهيمية يجب تناولها. فالدول والشعوب التي يرجح كثيراً أن تتضرر هي التي ساهمت أقل مساهمة في تغير المناخ عن طريق انبعاثات غازات الدفيئة. كما أن آثار تغير المناخ تتجاوز الحدود الوطنية وتأخذ بعداً عالمياً. ونتيجة لذلك، تواجه الدول تحدي الاستجابة ليس فقط على الصعيد الوطني، وإنما على الصعيد الدولي أيضاً. ولم تعد هناك فرصة لنجاح الجهود التي تبذل بمعزل عن الآخرين للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

٢٨- وثمة عقبة أخرى أمام التعاون الدولي هي التكلفة الكبيرة لتنفيذ تدابير التخفيف والتكيف. ومع ذلك، خلص المشاركون إلى أنه لا سبيل إلى تفادي هذه التكاليف إلى حد كبير وأنها لن تزيد إلا ارتفاعاً كلما تأخر تنفيذ هذه التدابير. وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ من قبل البلدان المتقدمة أمر ضروري للتعويض عن هذه الأعباء الاقتصادية. وأشار المشاركون إلى أن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ تعني في الوقت الحاضر أمراً للبلدان النامية وأمراً آخر مختلفاً للبلدان المتقدمة، لكنهم خلصوا إلى أنه لم يعد بالإمكان تصوير الدعم المالي المقدم إلى البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة على أنه صدقة.

٢٩- كما نظر المشاركون في صعوبة التصدي لآثار تغير المناخ على سياسات الهجرة. فالهجرة تشكل أحد الأشكال المتاحة للتكيف، لكن على صانعي السياسات الاعتراف بأن هذا الحل سيزيد كذلك من هشاشة الأشخاص المشردين. وينبغي إيلاء اهتمام لمعالجة الفجوات الممكنة في تدابير الحماية في إطار المحادثات المتصلة بالهجرة وتغير المناخ وحقوق الإنسان، وبذل جهود إضافية لبناء القدرات.

٣٠- وأخيراً، ناقش المشاركون التوفيق بين مسؤوليات تغير المناخ العابرة للحدود وما يترتب على التزامات حقوق الإنسان من آثار محلية إلى حد كبير. وكان أحد المقترحات هو عدم الاكتفاء باستخدام حقوق الإنسان للتأثير على تغير المناخ، وإنما أيضاً استخدام نهج الأوساط المعنية بالبيئة من أجل تنوير حقوق الإنسان في مجال الالتزامات العابرة للحدود. ووجه الانتباه أيضاً إلى مبادئ ماسترخت بشأن التزامات الدول التي تتجاوز الحدود الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نشرت حديثاً، باعتبارها صكاً آخر لمعالجة القضايا التي تتجاوز إقليم الدول. وتعزز الصعوبات المفاهيمية التي تطرحها الآثار العابرة للحدود لتغير المناخ الحاجة إلى جهد منسق على الصعيد الدولي.

٣١- وبعد طرح هذه العوائق المفاهيمية، أوضح المشاركون معنى التعاون الدولي. فكثيراً ما يُقصر تصور التعاون الدولي على الاستجابة الإنسانية في أوقات الشدة، في حين أنه يتضمن أيضاً تنسيق العمليات لتحقيق أهداف مشتركة. ولذا يجب أن يتوخى التعاون الدولي أيضاً النظر في إدارة الأزمات وإدارة المخاطر في الآن نفسه وتيسير هذه الإدارة.

٣٢- كما سيتطلب التعاون الدولي الاستفادة من المبادئ والآليات الدولية القائمة المعنية بتغير المناخ وحقوق الإنسان. فيجب استخدام صكوك قانونية من مثل الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا آليات من مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي ضمان بقاء الالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان التزامات غير قابلة للإسقاط في أوقات النزاعات والطوارئ والكوارث الطبيعية. وتؤدي أشكال حماية حقوق الإنسان هذه دوراً حاسماً في السياسات الوطنية والدولية من خلال ضمان المساءلة وحماية الأفراد. وقد يساعد نهج يركز على الضحية إزاء تغير المناخ وحقوق الإنسان المجتمع الدولي على الاتفاق على معالجة هذه القضية.

٣٣- وأوصي بخطوات عملية تتعلق ببناء القدرات وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ ونقل التكنولوجيا. فبناء القدرات يتطلب اعترافاً عالمياً بأن الحفاظ على الوضع الراهن ليس حلاً، وإنما يفاقم المشكلة. ويجب على جميع البلدان الالتزام بالحد من تغير المناخ وآثاره على حقوق الإنسان مع إدراكها في الوقت نفسه أن دولاً أخرى يمكن أن تقوض فعالية جميع الالتزامات. ولتيسير هذه الالتزامات المعقولة، أشار المشاركون إلى أنه يجب على المجتمع الدولي تحديد ممارسات فعالة في مجال التكيف والتخفيف تعزز حقوق الإنسان وتحميها في الوقت نفسه.

٣٤- وطُرحت طريقة أخرى لبناء القدرات هي إنشاء إجراء خاص. ويمكن لمهام مثل هذه الولاية أن تشمل وضع صك قانوني أو تحديد ممارسات فعالة أو التنسيق مع باقي المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من أجل دمج قضايا تغير المناخ في ولاية كل واحد منهم. وأشار أيضاً إلى إمكانية أن يطلب مجلس حقوق الإنسان من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الحاليين دمج تغير المناخ في ولاياتهم حيثما لزم الأمر.

٣٥- ويمكن تحسين تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ عن طريق إجراء تغييرات هيكلية للبنية القائمة. ويجب أن يعالج تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ قضايا حقوق الإنسان بصورة مباشرة، لكن هذه اللغة غائبة بشكل ملحوظ من الهيكل الحالي. ويجب أن يكون تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ كافياً وممكن التنبؤ به ومنصفاً، كما يجب أن يكون منظماً بصورة ديمقراطية بحيث تشارك البلدان على قدم المساواة. كما ينبغي تنظيم هذا التمويل بحيث تكون البلدان النامية قادرة على إبداء رأيها في كيفية تلقي الدعم المالي.

٣٦- ونوقشت أهمية نقل التكنولوجيا فوراً. فلا يكفي أن تستحدث البلدان المتقدمة مناهج التخفيف والتكيف إذا لم تسلمها إلى البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة. وإن عدم نقل التكنولوجيا سيزيد من احتمالات أن تصبح هذه الدول في نهاية المطاف الموجهة المقبلة للمسؤولين عن تدهور البيئة كما أنه ينطوي على خطر بقاء هذه الدول بلا قدرة تكنولوجية تؤمن لها التكيف بنجاح.

## دال - الجلسة ٣: إقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ

٣٧- ركزت الجلسة ٣ على إقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ. وقد أدار الجلسة ٣ إيفان ب. غارسيا، الممثل الدائم للفلبين، وعمل عمر رايب، السكرتير الأول بالبعثة الدائمة للمغرب مقرراً لها. وكان من بين المشاركين في هذه الجلسة إيروهمشام آدم، الممثل الدائم للمديف؛ وآلانا أرميتاج، مديرة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف؛ وإيلينا فيلالوبوس براتس، من منظمة الصحة العالمية؛ ودانييل تايانت، مركز حقوق الإنسان والبيئة؛ وأليسا حول، مركز القانون البيئي الدولي، بصفتها منسقة الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ؛ وجون نو كس، أستاذ القانون بجامعة وايك فورست؛ وجاسبر تولينغز، المستشار العام بمنظمة "غرين بيس" الدولية.

٣٨- وأيد المشاركون رأي الجلسات السابقة بأن هناك رابطاً طبيعياً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، وخلصوا إلى أن أحد التحديات الرئيسية هو عدم وجود تنسيق وتآزر بين هذين المجالين. وينبغي فهم العلاقة الفريدة القائمة بين كل واحد من أصحاب المصلحة المعنيين وآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، سواء أكان من البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة التي تعاني هذه الآثار بطريقة غير متناسبة أو من البلدان المتقدمة التي تساهم في هذه الآثار وتشعر بوقوعها بصورة أكثر تدرجاً. ويتطلب هذا التحدي أن تعزز الأوساط المعنية بحقوق الإنسان الحوار مع الأوساط المعنية بتغير المناخ وأن تقوم بالتوعية بآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. وعندها فقط يمكن للأوساط المعنية بتغير المناخ أن تثبت القيمة التي سيضيفها نهج قائم على حقوق الإنسان إلى القضية وسد الفجوات القائمة بين الواسطين.

٣٩- ومن شأن النهج القائم على حقوق الإنسان أن يتيح للأوساط المعنية بتغير المناخ أن تتصدى بطريقة استباقية لآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، ومنها مثلاً الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، والحق في السكن اللائق، والحق في الغذاء، والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وغيرها من الحقوق. ومن شأن نهج قائم على حقوق الإنسان أن يساعد على تفعيل مثل هذه المبادرات عن طريق توفير تقييم واقعي للفجوات الموجودة في سياسات التخفيف والتكيف الراهنة.

٤٠- وأشار المشاركون، إضافة إلى ذلك، إلى ضرورة زيادة التركيز على مسؤوليات الدول الجماعية لكن متفاوتة في التصدي لآثار تغير المناخ خارج إقليمها. ويمكن للمجتمع الدولي أن ينظر، في إطار سعيه إلى الاضطلاع بهذه المسؤوليات، في آليات ضمان مساءلة البلدان المتقدمة المسؤولة عن انبعاثات غازات الدفيئة وإتاحة شكل من أشكال التظلم لمن يتضررون بصورة غير متناسبة من آثار تغير المناخ.

٤١- وأشير إلى عدد من النهج لزيادة تيسير التعاون بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ في المستقبل، ومنها التركيز على بناء القدرات، والإفادة من الآليات والمؤسسات القانونية القائمة، والتكامل عن طريق تقييمات الأثر.

٤٢- وسيتطلب بناء القدرات مؤسسة التعاون بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ. ولإنجاز هذا، يجب على مجلس حقوق الإنسان مواصلة تيسير الحوار بين الوسطين. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة بذل جهود لتعميم اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ في تحليلاتها ومنهجياتها. وأشير تحديداً إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية باعتبارهما وكالتين هامتين لتيسير هذا التفاعل، لكن المشاركين أوضحوا أنه ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان. واقترح كذلك تنظيم حلقة دراسية أو حلقة عمل بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان كنشاط مواز للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤٣- وأوضح المشاركون أيضاً أنه يمكن الاستفادة من الآليات القانونية القائمة في تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ. واقترحوا، على وجه التحديد، إنشاء إجراء خاص والإفادة من آليات المعاهدات كوسيلة لتطبيق حقوق الإنسان على المشكلة البيئية. وطرحوا أيضاً إمكانية الاقتصار على تنقيح الولايات القائمة فيما يتصل بإمكانية إقامة إجراء خاص، لكن أغلبية المشاركين فضلوا إنشاء ولاية جديدة لهذه القضية. وأوصى بعض المشاركين بوضع صك قانوني جديد بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، في حين أشار آخرون إلى أن الصعوبة التي صاحبت تاريخياً بلورة توافق آراء بشأن مثل هذا الاتفاق والتوصل إليه قد تجعل هذا الحل حلاً غير عملي بسبب استعجالية الوضع.

٤٤- ولتكملة الآليات الموجودة عن طريق المنظمات والمعاهدات الدولية، طرح المشاركون إمكانية الدفع قدماً بقضية تغير المناخ وحقوق الإنسان عن طريق المقاضاة. ومن الأمثلة على التكتيكات المستخدمة التماس الإنويت الذي قدم مؤخراً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والجهود الناجحة لولايات ميكرونيزيا الموحدة الرامية إلى إجراء تقييم عبر الحدود لمخطة لتوليد الطاقة في الجمهورية التشيكية. وحذر المشاركون من أن المقاضاة ليست وسيلة كافية في حد ذاتها لتحقيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ، لكنهم أشاروا إلى أن من الملحوظ أن أثر هذه القضايا أكبر من الدعاوى نفسها، بسبب ما لها من قدرة على خلق حوار عام بشأن هذه القضايا والشعوب المتضررة.

٤٥- وأخيراً، سلط المشاركون الضوء على أهمية تقييمات الأثر على حقوق الإنسان. فلطالما أفاد الخطاب السائد بشأن الآثار البيئية لتغير المناخ من تقييمات الأثر البيئي. وباعتماد الأوساط المعنية بحقوق الإنسان لنهج مماثل لتقييم الآثار الإنسانية، يمكنها أن تساهم بفعالية أكبر في النهج القائم على المعرفة الذي تعتمده الأوساط العملية المعنية بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يتيح تقييم الأثر على حقوق الإنسان دمج النهج القائم على حقوق الإنسان دمجاً

سلسلاً في الجهود التي تبذلها الأوساط المعنية بتغير المناخ في مكافحة تغير المناخ وآثاره. كما ينبغي للمدافعين عن حقوق الإنسان النظر في إجراء دراسات عن عوامل أخرى متصلة بتغير المناخ وحقوق الإنسان، من مثل آثار الحركات السكانية والتحضر.

## هاء- الجلسة ٤: حقوق الإنسان وتغير المناخ: آفاق المستقبل

٤٦- ركزت هذه الجلسة على إقامة تعاون أقوى بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ. وقد أدارت الجلسة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، ورئيسة آيرلندا سابقاً ومؤسسة مؤسسة ماري روبنسون للعدالة المناخية. وعملت هيبه مصطفى، السكرتيرة الأولى بالبعثة الدائمة لمصر، مقررة لها. وكان من بين المشاركين في هذه الجلسة سوفيور رحمان، المدير العام لوزارة خارجية بنغلاديش؛ وفيسنتي يو، مركز الجنوب؛ وجوشوا كوبر، جامعة هاواي، ومدير معهد هاواي لحقوق الإنسان؛ وديفيد أزولاي، مركز القانون البيئي الدولي؛ وإيف لادور، مؤسسة إنصاف كوكب الأرض.

٤٧- والمشكل الكبير هو قلة التعاون والتنسيق والانسجام بين الأوساط المعنية بالتوعية بتغير المناخ والأوساط المعنية بحقوق الإنسان. ويحصل هذا النقص في التواصل على الصعيد المحلي، بما في ذلك داخل وكالات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التي تركز حصراً على مجالات خبرة كل واحدة منها، وعلى الصعيد الدولي فيما بين الوكالات الحكومية الدولية. وقد أوجد هذا النقص في التعاون الدولي الملائم فجوة في تدابير الحماية وسيظل يوجد هذه الفجوة إلى أن يتم تنسيق جهود الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ وتفعيلها بشكل ناجح.

٤٨- وتتطلب هذه القضية التي تلقت اهتماماً كبيراً طوال الحلقة الدراسية استجابة عالمية على الصعيدين الجزئي والكلبي كليهما. وعموماً، سيساعد نهج قائم على حقوق الإنسان المنخرطين في مفاوضات تغير المناخ على تحديد المجالات التي تتطلب اهتماماً فورياً وترتيب أولوياتها بصورة أفضل. وبعبارة أدق، سيساعد هذا النهج الدول على إدراك ما إذا كانت لا تفي بالتزاماتها الدولية والمحلية والمجال الذي لا تفي فيه بهذه الالتزامات. كما يعد إدراك هذه المسؤوليات إدراكاً أفضل أمراً أساسياً في التصدي لما يقع على فرادى الدول من مسؤوليات تتجاوز إقليمها فيما يتعلق بآثار وتأثيرات تغير المناخ. وطُرحت إمكانية التفاوض من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إعلان دولي كآلية محتملة لتعميم معايير والتزامات تغير المناخ وحقوق الإنسان.

٤٩- ووصف بعض المشاركين الروابط الوثيقة بين التنمية المستدامة وقضايا حقوق الإنسان وتغير المناخ. فقد كان هناك تاريخياً تلازم قوي بين مستوى تنمية الدول ومستوى انبعاثات غازات الدفيئة منها. ولا يزال الأمر كذلك بسبب عدم اتساق السياسات وتضاربها

على الصعيدين المحلي والدولي نظراً لمحاولات المجتمع الدولي تناول تغيير المناخ والتنمية المستدامة أحدهما بمعزل عن الآخر. ومن المهم أن تحدد المفاوضات المقبلة بشأن التنمية المستدامة هذا الربط التاريخي وترفض فكرة وجوب تلازم النمو الاقتصادي والانبعاثات. بيد أنه من أجل الانفكاك من هذا الرابط يجب على البلدان المتقدمة توفير تمويل أنشطة مكافحة تغيير المناخ للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها حتى لا تضطر الاقتصادات النامية إلى التضحية بتطلعها الإنمائية فيما تبذله من جهود لإبقاء الانبعاثات العالمية عند أدنى مستوى ممكن.

٥٠- وكان أحد الحلول المحددة التي دافع عنها المشاركون هو استخدام قدرات المنظمات القائمة لتعزيز التنسيق بين الأوساط المعنية بتغيير المناخ والأوساط المعنية بحقوق الإنسان. ويمكن تحقيق هذا عن طريق تعميم اعتبارات تغيير المناخ وحقوق الإنسان في شتى آليات الأمم المتحدة، من مثل هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

٥١- وإضافة إلى ذلك، حاجج المشاركون بأن إنشاء إجراء خاص قد يكون مطلوباً على نحو خاص في هذا الوضع. وطرحوا بشكل موجز إمكانية دمج تغيير المناخ في الولاية المقترحة المعنية بالبيئة وحقوق الإنسان من أجل إيجاد تآزر في هذه النقاشات. وأشار إلى نهج آخر محتمل هو تبسيط ولايات الإجراءات الخاصة الموجودة لتشمل تغيير المناخ وحقوق الإنسان. وبالرغم من هذه الإمكانيات، رأى المشاركون عموماً أن إنشاء إجراء خاص جديد ومستقل بشأن هذه القضية أمر هام. فقد ثبت أن الآليات الموجودة التي ربما سبق أن تناولت تغيير المناخ وحقوق الإنسان غير كافية. وكثيراً ما ينطوي تغيير المناخ على كوارث صامتة توقع ضحايا صامتين، وهذه القضية حالة خاصة تتطلب اهتماماً خاصاً بموجب ولاية مستقلة.

٥٢- وكانت هناك توصية أخرى للمشاركين هي إنشاء منتدى جديد، يلتئم سنوياً أو كل سنتين، ويمكن للدول وجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يتناولوا فيه قضية تغيير المناخ وحقوق الإنسان. وينبغي لهذا المنتدى أن يعزز الحوار بين جميع الأطراف، بحيث يولي اهتماماً خاصاً لمنظورات المجتمعات المحلية والشعوب المتضررة من تغيير المناخ.

## واو - الجلسة الختامية

٥٣- لخصت الجلسة الختامية القضايا الرئيسية التي نظر فيها، ومختلف الردود المقدمة، والحلول المحددة المتفق عليها خلال الحلقة الدراسية. وقد أدارت الجلسة ميليندا تشينغ سيمون، المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقدم ملخصات موجزة للجلسات المواضيعية الأربع مقرر وكل واحدة منها، واختتمت الجلسة بكلمة ختامية لماري روبنسون.

٥٤- وأعربت السيدة ماري روبنسون عن رأي مفاده أن مناقشة تغيير المناخ في سياق حقوق الإنسان تعيد تصوير قساوة الآثار بصورة فعالة. وبالفعل، ثمة حاجة إلى نشر آثار تغيير المناخ على حقوق الإنسان على نطاق أوسع. وإضافة إلى الآثار العديدة التي نظرت فيها



الحلقة الدراسية، رأت السيدة روبنسون أن العديد من المشاكل العالمية والتراعات الإقليمية التي تعالج بجهود الأمم المتحدة يمكن عزوها إلى عدم إمكانية التنبؤ بأحوال المناخ.

٥٥ - وإنه لظلم كبير أن تكون البلدان النامية الأقل مسؤولية عن التسبب في هذه الآثار هي أساساً من يستشعرها. ففي السنة الماضية، تضرر حوالي ٣٠٠ مليون شخص مما يقارب ٢٥٠ كارثة طبيعية. وبالرغم من أن آثار الأحداث المناخية الشديدة يمكن أن تكون مرعبة، فإن الآثار الطويلة المدى لهذه الأحداث تشكل تحدياً من نوع مختلف تماماً. ففي بنغلاديش، شردت الأعاصير التي حدثت مؤخراً قسماً كبيراً من السكان المقيمين في المنطقة المحيطة بخليج البنغال. وبعد ذلك بسنوات، لا تزال الآثار ماثلة لأن المياه في المنطقة تحول حالياً دون نمو الأغذية التي كانت تنمو تقليدياً. ولا يزال السكان يتعرضون للتشرد بعد اختفاء الآثار المباشرة بوقت طويل.

٥٦ - واختتمت السيدة روبنسون بأن ثمة حاجة إلى رابط أقوى كثيراً بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ. ويجب أن يركز هذا الرابط اهتمامه على أعضاء الفئات والجماعات الهشة والمهمشة الذين سيكونون الأكثر تضرراً من تغير المناخ.

٥٧ - ولعل أحد الأمثلة البارزة التي يجب توضيحها هو الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. ففي العالم النامي، المرأة هي من يواجه أكبر آثار تغير المناخ. والمرأة هي من يتولى إلى حد كبير إحضار الطعام إلى المائدة وهي من عليه المسير بعيداً لجمع الحطب وهي من يتحمل عبء محاولة توفير مياه مأمونة للأسرة. وينبغي للمناقشات المتعلقة بتغير السلوك أن تراعي الدور المتزايد الذي يجب على المرأة أن تؤديه في المستقبل.

٥٨ - ولحسن الحظ، هناك طرق عملية لتنمية هذا التعاون الذي ثمة حاجة ماسة إليه. فقد أنشأ مؤتمر تغير المناخ المعقود في ديربان عام ٢٠١١ أرضية للعمل من أجل نظام مناخي جديد ستشارك فيها جميع البلدان؛ ويجب أن تدمج قضايا حقوق الإنسان والعدالة التي تدور في فلك تغير المناخ في هذه العملية. وقد عملت البلدان الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على إدراج التعليقات الواردة من الأوساط المعنية بحقوق الإنسان، إذ يوجد حالياً مدخل لم يكن متاحاً قبل مؤتمر ديربان. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل، خلال السنوات الأربع المقبلة، وجود نهج قوي قائم على حقوق الإنسان إزاء المفاوضات المتعلقة بالمناخ التي تسبق اتفاق عام ٢٠١٥.

٥٩ - ولكي يدمج نهج قائم على حقوق الإنسان في المداورات التي تسبق ٢٠١٥، يجب اتخاذ خطوات أخرى الآن وفوراً. ومن أهم الخطوات زيادة التنسيق بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والأوساط المعنية بتغير المناخ على الصعيدين المحلي والدولي. فقضايا "المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة"، و"الإنصاف" و"الحق في التنمية" يجب أن ينظر فيها مقترنة باعتبارها موضوعاً مركزياً خلال المحادثات المقبلة للمجتمع الدولي. وثمة حاجة إلى منتدى منظم لمناقشة هذه القضايا وغيرها، وهذا النقاش لم ينطلق بعد في عالم تغير المناخ.

٦٠- وإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز التنسيق عن طريق ما لديها من آليات دولية خاصة بها. ويعد التعاون بين الوكالات أحد أوجه هذه العملية. وتعد الورقة المشتركة التي تعكف على إعدادها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد أمثلة التنسيق بين الوكالات، لكن يجب أن يصبح هذا التنسيق الممارسة الشائعة في جميع المنظمات.

٦١- وعلى نحو ذلك، يجب إدراج حقوق الإنسان وتغير المناخ في كل فرصة تسنح في كل جنّبات الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر مجلس حقوق الإنسان، والمنتديات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة. ووفقاً للسيدة روبنسون، يبدو أنه يوجد فيما يتعلق بالنهج الأخير تأييد قوي لتعيين مقرر خاص أو خبير مستقل يعنى بقضية تغير المناخ وحقوق الإنسان. وسيتطلب مثل هذا الإجراء الخاص التركيز على تبسيط وتعميم قضية تغير المناخ وحقوق الإنسان كجزء من ولايته. وإضافة إلى ذلك، هناك دعم قوي لدعوة المكلفين بالولايات الحاليين إلى إدراج تغير المناخ وحقوق الإنسان في أنشطتهم وعرض القضايا ذات الصلة على المجلس والجمعية العامة ومختلف الوكالات التي يعملون معها.

٦٢- وأخيراً، يجب على الأوساط الدولية المعنية بتغير المناخ والأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان أن تستفيد من الاقتراحات المقدمة خلال هذه الحلقة الدراسية. وطرحت السيدة روبنسون مثال الابتكارات التكنولوجية التي نوقشت خلال الحلقة الدراسية في سياق نقل التكنولوجيا. وقالت إن الفرص وفيرة. فقد غير الهاتف المحمول، مثلاً، الحياة اليومية بصورة مثيرة خلال العقد الماضيين. وهناك تكنولوجيات أخرى تنتظر أن تكتشف وتتقاسم ستغير حياة ١,٤ مليار شخص يفتقرون إلى الكهرباء أو ٢,٧ مليار شخص يطهون بفحم الحطب أو غيره من الموارد التي تؤدي إلى مشاكل صحية حقيقية.

### ثالثاً - الاستنتاجات

٦٣- إن تغير المناخ قضية اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية لها تداعيات عميقة على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، ولآثاره عواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ، أشد ما يشعر بها، الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل من مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقليات والفقير. وداخل المجتمع العالمي، ستكون أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة الأكثر تضرراً من تغير المناخ. فلنساواة الطقس آثار مباشرة تولد تغيرات دائمة تؤدي إلى عدم قابلية الكوكب الأرضي للسكن، في حين ستطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة. وبما أن هناك

آثاراً محددة على حقوق الإنسان تنجم عن أوجه هشاشة متفاوتة، سيكون أحد التحديات الحاسمة في التصدي لتغير المناخ هو إيلاء اهتمام كاف لتفاوت الآثار.

٦٤- فالتفكير في تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان ضرورة أساسية لتوجيه سياساتنا العالمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وكذا السياسات الإنمائية الدولية. وقد ركزت المناقشات بشأن هذه القضايا، مثل المناقشات التي جرت خلال الدورة ١٧ لمؤتمر الأطراف في ديربان، تقليدياً على الجوانب البيئية والاقتصادية للقضية، ولم تول إلا القليل من الاهتمام لحقوق الإنسان. وأهابت المفوضة السامية بالدول الأطراف التي تحضّر لمؤتمر ريو+٢٠ والدورة ١٨ لمؤتمر الأطراف أن تدرك أن المستقبل الذي نريد يتوقف إلى حد كبير على حسن الكيفية التي نعالج بها تغير المناخ، مقارنة بما قد نحصل عليه إن لم نفعّل. وهذا يتطلب النظر في كيفية استيعاب النتائج الإنسانية لتغير المناخ من منظور يقوم على الحقوق، وليس بالاقتنار على الأبعاد الكمية فقط.

٦٥- ويجب أن يكون إمعان النظر في المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة للدول، وكذلك في مبدأ "الإنصاف"، من الموجّهات الهامة في المستقبل فيما يتعلق بتغير المناخ (ولكن ليس فيما يتعلق بحقوق الإنسان محلياً، حيث تتساوى المسؤوليات). ويجب على البلدان المتقدمة أن تواصل أخذ زمام القيادة في معالجة تغير المناخ، بسبب مسؤوليتها التاريخية عن تغير المناخ وبسبب قدراتها العالية في الآن نفسه.

٦٦- وعلى العكس من ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بعناية أيضاً في التحديات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق تنمية مستدامة دون الاستفادة من الطاقة الخفيفة والكلفة والوقود الأحفوري اللذين ساعدا العالم المتقدم. وتقع على البلدان النامية التزامات إزاء مواطنيها فيما يتعلق بالتكيف وإدارة الكوارث ويجب عليها في الوقت ذاته أن تحاول النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التحول إلى نماذج اقتصادية جديدة خفيفة الانبعاثات.

٦٧- وتنبغي مراعاة حقوق الإنسان في جميع مراحل سياسات التخفيف والتكيف المحلية والدولية، ويجب أن تجمع هذه السياسات القائمة على حقوق الإنسان بين الاستباق ورد الفعل. ومن شأن نهج قائم على حقوق الإنسان أن يساعد على تفعيل المبادرات الرامية إلى التصدي بصورة استباقية لآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان عن طريق تقديم تقييم واقعي للفجوات الموجودة في سياسات التخفيف والتكيف الراهنة. وعلاوة على ذلك، بما أن تغير المناخ يتجاوز الحدود الوطنية، فإنه يجب على المجتمع الدولي اعتماد نهج منسق على الصعيدين المحلي والدولي كليهما. ولم تعد هناك فرصة لنجاح الجهود التي تبذل بمعزل عن الآخرين في التصدي لتغير المناخ وآثاره. ويتطلب هذا النهج التحاماً مباشراً مع ما هو موجود من صكوك قانونية وهيئات تنظيمية للأوساط المعنية بتغير المناخ والأوساط المعنية بحقوق الإنسان.

٦٨- وخلصت الحلقة الدراسية إلى وجوب اتخاذ عدة خطوات عملية لمعالجة هذه المشاكل المفاهيمية وانهاز الفرص الاستراتيجية المقبلة. وركز المشاركون في الحلقة الدراسية والمتكلمون على خمسة مجالات رئيسية، هي دمج حقوق الإنسان في تغير المناخ والتنمية المستدامة، وتشجيع بناء القدرات، والاستفادة من الإجراءات الخاصة، وضمان التمويل الكافي لأنشطة مكافحة تغير المناخ، وتحسين نقل التكنولوجيا.

٦٩- أولاً، أقرت الحلقة الدراسية بأن التطورات الأخيرة التي شهدتها الدورة ١٧ لمؤتمر الأطراف في ديربان أتاحت فرصة توجد حاجة ماسة إليها لدمج قضايا حقوق الإنسان التي تدور في فلك تغير المناخ في النظام المناخي الجديد. ويجب أن تحدد المفاوضات المقبلة بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة الصلة التاريخية بين مستوى تنمية الدولة وانبعاثاتها من غازات الدفيئة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقاوم إغراء التسليم بأن النمو الاقتصادي سيبقى حتماً مرتبطاً بهذه الانبعاثات، ويجب أن يبذل جهوداً منسقة وحازمة من أجل إقامة نماذج اقتصادية واجتماعية جديدة. وكجزء من هذا الجهد، يجب على البلدان المتقدمة أن توفر التمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ وتنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لكي لا تضطر هذه الاقتصادات الناشئة إلى التخلي عن تطلعاتها الإنمائية فيما تبذله من جهود لإبقاء الانبعاثات العالمية عند أدنى مستوى ممكن.

٧٠- وثانياً، إن المعايير التي تحافظ على الوضع الراهن تفاقم هذه المشكلة. فيجب بناء القدرات داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون بين الوكالات ودمج تغير المناخ وحقوق الإنسان في كل آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمنتديات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة. وبشكل أعم، يمكن إحراز تقدم في بناء القدرات عن طريق إنشاء منتدى جديد، يلتزم سنوياً أو كل سنتين، يمكن فيه للدول وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الخبراء الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني وممثلو أكثر الشرائح السكانية عرضة للتأثر بتغير المناخ، أن يتناولوا القضايا التي تدور في فلك تغير المناخ وحقوق الإنسان، من مثل مفاهيم "المسؤولية المشتركة ولكنها المتفاوتة"، و"الإنصاف" و"الحق في التنمية". وعلاوة على ذلك، يجب تنظيم حلقة دراسية أو حلقة عمل بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان كمنشآت مواز للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف عام ٢٠١٢.

٧١- وثالثاً، قُدمت عدة اقتراحات تؤيد تعيين آلية خاصة من مثل مقرر خاص أو خبير مستقل معني بقضية تغير المناخ وحقوق الإنسان. ويمكن أن تركز ولاية من هذا القبيل في إطار الإجراءات الخاصة على تعميم قضية تغير المناخ وحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، وبخاصة في إطار الولايات القائمة في إطار مختلف الإجراءات الخاصة. كما ستكون مركز تنسيق منظومة حقوق الإنسان في تفاعلاتها مع المفاوضات المتعلقة

بالمناخ. وقد تشمل المهام الهامة الأخرى على الصعيد العالمي توثيق الممارسات الفعالة أو تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ أو صياغة صك قانوني جديد. ولدعم هذا الإجراء الخاص الجديد، ينبغي دعوة المكلفين بالولايات الحاليين إلى دمج تغير المناخ وحقوق الإنسان في أنشطتهم وإبراز الروابط ذات الصلة بقضاياهم أمام مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومختلف الوكالات التي يتعاونون معها.

٧٢- ورابعاً، تتطلب هيكلية تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ القائمة تغييراً بنوياً ومفاهيمياً. ويجب أن يوضع حد لاعتبار تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ صدقة من البلدان المتقدمة، وإنما يجب الاعتراف به كالتزام يترتب على البلدان المتقدمة من مسؤوليتها غير المتناسبة عن انبعاثات غازات الدفيئة وعن الآثار المتفاوتة التي تشعر بها البلدان النامية. ويجب لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ أن يتناول أيضاً قضايا حقوق الإنسان بصورة مباشرة عن طريق تضمينه لغة حقوق الإنسان. ويجب أن يكون كافياً وممكن التنبؤ به ومنصفاً، كما يجب أن يكون منظماً بصورة ديمقراطية بحيث تشارك البلدان على قدم المساواة. وأخيراً، ينبغي تنظيم تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ بحيث تكون البلدان النامية قادرة على تقديم رأيها في كيفية تلقي الدعم المالي.

٧٣- وأخيراً، اعتُبرت الحاجة إلى نقل التكنولوجيا حاجة ملحة. فلا يكفي أن تستحدث البلدان المتقدمة مناهج التخفيف والتكيف إذا لم تسلمها ليستفيد منها من يعيشون في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة. وسيؤدي التخلف عن نقل التكنولوجيا إما إلى تخلي البلدان النامية عن حقها في التنمية أو إلى أن تصبح المساهم الجديد في انبعاثات غازات الدفيئة وتفاقم آثار تغير المناخ.